المبحث الأول
الاطار النظري

تمهيد:

لقد أُستخدِم مصطلح النظرية استخداماً شائعاً للتعبير عن الأفكار التصورية، والإشارة إلى كل ما هو مجرد وتأملي، لان النظرية تتضمن الكثير من التصور والتجريد. والمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تُشير إلى أشياء أو ظواهر قد تتحقق في العالم الخارجي، ومن دون هذه المفاهيم يتعذر الوصول إلى المعرفة، إذ تستحيل إلى مجرد أحساسات غامضة خالية من المعنى.

ولكن هذا المعنى الشائع للنظرية قد دفع بالبعض إلى إدراك النظرية إدراكاً خاطئاً باعتبارها تأملات غير يقينية إلى أن يثبت صحتها[1].

وفي الواقع يوجد ترابط منطقي بين النظرية وفائدتها للدراسة، والعكس صحيح، أي فائدة الدراسة للنظرية.

فالنظرية مثلاً تُحدد مسار واتجاه البحث أو الدراسة نحو تناول الموضوعات التي يُحتمل أن تكون أكثر أثماراً من غيرها وذات جدوى[2].

فامتلاكها لقضايا رئيسية يُساعد الدراسة على تقصي النتائج الموضوعية، وعن طريق ذلك يمكن السير على وفق خطة ممنهجة تدعم ما جاء به البحث أو الدراسة.

فضلاً عن ذلك تساعد النظرية البحث أو الدراسة في الإضافة المعرفية، فعن

---

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع،الإسكندرية، دون دار طبع، ط1، 1985، ص20.

(2) د. علي عبد الرزاق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص50.

طريقها قد تتوصل دراسةٍ ما إلى بعض الحقائق الغائبة عن الذهن، وبتراكمها عبر ز
قد تطول أو تقصر قد تصبح نظرية هي الأخرى.

كما تضفي النظرية على نتائج البحث أو الدراسة دلالة ومغزى، إذ إنها تعمل ع
تسهيل أدراك النتائج التي يصل إليها البحث أو الدراسة، باعتبارها جزءاً من قض
بالغة التجريد، أكثر منها أجزاءاً منعزلة [1].

أما فائدة البحث أو الدراسة للنظرية، فقد يساعدان على تأكيد النظرية والتثبي
من صحتها كلاً أو جزءاً، من خلال اختبارها واقعياً، وقد يضيفان أو يعدلان أ
يحوران في النظرية، وقد يؤديان إلى تصورات أخرى مفيدة في نتائجها وحقائقها.

لعل ما أصاب مجتمعنا العراقي هو حالة من التفكك في البناء والوظائف، أثر
بشكلٍ مباشر في كل نواحي الحياة الأخرى.

وعليه فعندما نقول بأن مجتمعٍ قد تفكك فإن ذلك يعني بأن عدداً من الأشياء
المرتبطة ارتباطاً وثيقاً قد انقطعت وأن هويتها قد تجزأت وأن أجزاءها على الرغم من
انها لاتزال يمكن تمييزها، فأنها لم تعد تجتمع لتمثل شيء واحد، ذلك لأنها
تفككت [2].

ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمع العراقي في اغلب فتراتهِ، وقد بدا ذلك واضحاً
في تقطع أوصال الترابطات فيه وتجزئها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية،
وأخرى تعود لطبيعة الفرد العراقي وجذوره التي نشأ عليها.

إن التفكك الاجتماعي هو نقيض التنظيم الاجتماعي، فعندما تتوقف أو تتعطل
عمليات التفاعل الاجتماعي والوظيفة الفعالة للمجموعة، فسوف يكون هناك تفكك
اجتماعي [3].

---

(1) د. علي عبد الرزاق جلبي، مصدر سابق، ص52.

(2) David L. Sills (ed) , International Encyclopedia of the Social Science , vol 3 , op. cit , P. 152.

(3) Mobel A. Elliott , and Francis F. Merrill , Social Disorganization , New York , Harper Brotiters publishers , 1961. p 23 .

وقد برز هذا التفكك واضحاً في تصارع الأدوار والمصالح بين مكونات المجتمع العراقي وحدوث خلل في انساق بنائهِ الاجتماعي، فظهرت الصورة واضحة بتدهورِ علاقاتي يمكن أن يكون مُحطماً لأساسات المجتمع.

ولما كانت دراستنا الحالية تتناول موضوع مجتمع متأزم بدءاً من أفراده وانتهاءً ببنائهِ الاجتماعي ومؤسساتهِ، وما يعني ذلك من حدوث خلل في أدوار الأفراد نتيجة ضغوط الحياة، والذي أثر بدوره على أدوار انساق المجتمع، حيث خلق حالة من اللامعيارية، لذا وجدنا إن الفكر الصراعي والبنائي الوظيفي، قد ينطبقا بدرجةٍ أو بأخرى وبحسب الفترة الزمنية المطروحة للدراسة.

1. النظرية الصراعية:

ربما تكون فكرة الصراع واضحة فيما حدث في المجتمع العراقي وعلى اختلاف فترات تأريخهِ، والتي نشأت من تأزم علاقات الترابط والتعاون والعمل ضد مصلحة المجموع، وكذلك ظهرت بين الأفراد أنفسهم في محاولةٍ لجني المصالح على حساب الآخرين أو بين السلطة وأفراد المجتمع، فضلاً عن سجايا بعض الأفراد في المجتمع العراقي، والمتمثلة بعدم التنظيم وحب التكالب وتحطيم الآخرين.

إن الفكر الصراعي هو أقدم أنواع الفكر الاجتماعي وأكثرها حيوية وتأثراً بالمحيط الاجتماعي، وقد طرأت تطورات فكرية عليه بين فترة وأخرى أضافت إليه بعض الآراء والفذلكات من دون تغيير في جوهر هذا الفكر، الذي تضمن أن كل نظام اجتماعي يكون متوازناً في لحظةٍ معينة ومختلاً عندما تزداد عوامل التغيير، لذا فقد ارتبطت فكرة التوازن في هذا الفكر بالثبات النسبي لعناصر البناء الاجتماعي[1].

ويمكن القول أيضاً إن الصراع قد نشأ من لحظات نشوء البشرية بتضارب مصالح الأفراد فيما بينهم، إلى أن تراكمت الفكرة فتطورت إلى حروبٍ ونزاعات

---

(1) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1978، ص17.

واقتتال وتحطيم للآخر وإفنائه.

لعل من أساسيات الصراع هو وجود طرفين يمثلان أهداف أو مصالح أو
متباينة، أما محفزات الصراع الذاتية فهي الكره أو الحسد أو الحاجات الخاص
الرغبات الفردية، أما المؤثرات التي تعمل على تضخيم ودفع هذه المحفزات
فعاليات صراعية أكثر فهي المصالح والأفكار والأهداف المتباينة والمختلفة[1].

ويمكن القول إن ما حدث من صراعٍ في المجتمع العراقي في أحد أطرافهِ قد
بصراع المكونين الأساسيين في المجتمع، وهما السلطة والشعب، فالسلطة تحا
السيطرة على ثروات المجتمع لصالحها من دون الإيفاء بمتطلباتهِ، والشعب يحا
وضع الأمور وعرضها لصالحهِ، من دون مراعاة أن لكل شيء حدود، فحدث الصر
الذي انتفى معه الترابط والتعاون؛ مما أضر بالمصلحة العامة. وقد حدث الصراع أيضاً
على مستوى أفراد المجتمع بين المتنفذين من أصحاب الملكيات والأفراد الذين
يملكون شيئاً على وفق أهداف وقيم وأفكار يلتزم بها طرف ويصارع من اجلها الطر
الآخر.

فالصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر ويكون هدف كل طرف من
الأطراف تحطيم الآخر جزئياً أو كلياً، حتى تتحكم إرادتهِ في أرادة الخصم، وبذلك
ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه لفترة زمنية معينة، ومن ثم يحدث هدوء -
الذي يكون بمثابة استقرار مرحلي – تنشأ فيه تكتلات لإعادة القوة عند الطرف الذي
اندحر في الصراع ومن ثم تحصل تطورات تخلق صراعاً آخر مبني على نتائج الصراع
الأول[2].

إن ما حدث في أغلب فترات المجتمع العراقي هو صراع في كثير من المجالات،

---

(1) د. معن خليل عمر، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، الإمارات العربية المتحدة، سلسلة الدراسات الاجتماعية، مطابع البيان التجارية، ط1، 1989، ص140 – 141 .

صراع مصالح، صراع قيم وأفكار وصراع لإزالة الحيف والظلم، ومن ثم كل ذلك أحال المجتمع إلى أوصال شبه متقطعة لا تقوى على اداء أدوارها بالشكل المطلوب.

وقد تأخذ علاقة الصراع أسلوب «الصراع السلمي» « peaceful struggle»، ومن هنا تسمى هذه العلاقة الاجتماعية الخاصة بهذا الشكل من الصراع السلمي بأسم «التنافس»[1].

وينطوي التنافس على عدم الإضرار بالطرف الآخر سواء كان ذلك التنافس بين أفراد أو مجموعات، وإنما السعي لكلٍ منهما إلى الوصول لهدفٍ أسمى.

لقد كان كارل ماركس من أوضح المفكرين في توضيح الفكر ألصراعي، إذ عبر عنه كما يأتي:[2]

1 ـ اعتبر ماركس الصراع الاجتماعي عبارة عن تنازع القوى الاجتماعية فيما بينها، من أجل الدفاع عن مصالحها وكيانها، وعدم تضمن النظام الاجتماعي توازناً في مكوناتهِ الاجتماعية، ويتكون المجتمع من طبقتين رئيسيتين هما الطبقة المُستغِلة «أي الطبقة المالكة للسلطة والثروة» والطبقة المُستغَلة «أي الطبقة المحكومة فاقدة السلطة والثروة».

2 ـ المصدر الأساس للصراع الطبقي هو توزيع المصادر الاقتصادية غير العادل داخل النظام الاجتماعي، الذي يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى عدة أقسام وعدة طبقات متنازعة ومتصارعة حول اعادة التوازن داخل النظام الاجتماعي، والى وضع قواعد مثبتة وعادلة لتوزيع المصادر الاقتصادية داخل النظام الاجتماعي.

لقد حدث نزاع بين الطرفين الرئيسيين في العراق، طرف الشعب وطرف السلطة الحاكمة، المُستغِلة لكل شيء، فالشعب له تطلعات كثيرة ينشد من خلالها العدالة في كل

---

(1) د. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الألماني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ط1، 1971، ص386.

(2) د. معن خليل

شيء، فيواجه تعارض من قبل السلطة التي تطمح إلى تصريف الأمور على وفق ما تُ
من دون مراعاة مصلحة المجموع، فينشأ صراع اجتماعي حاد بين المُسيطر والمُسي
عليه، نتيجة عدم العدالة في توزيع القوت والامتيازات وكبت الحريات ولجم الأف
في كل شيء.

وقد حظيت فكرة الصراع باهتمام الكثير من المفكرين والرواد في عدة تخصصا
فإذا أخذنا المفكرين الاجتماعيين ورواد علم الاجتماع، فإننا سوف نجد نظريتهم للف
الصراعي تختلف عما ذكره ماركس، فمثلاً ينظر جبرائيل تارد وهربرت سبنس
ودوركهايم للصراع الاجتماعي على انه يمثل حالة مرضية غير طبيعية **Pathology**
وأما ماكس فيبر وجارلس كولي وجورج هربرت ميد وروبرت بارك ووليم أوكبر
وتالكوت بارسونز، فأنهم ينظرون إلى الصراع الاجتماعي على انه حالة طبيعية
المجتمع ولكنه يكون مشكلة اجتماعية لابد من علاجها[1].

تستند نظرية الصراع الاجتماعي إلى فكرة محورية مؤداها أن الصراع هو عنص
أساسي في التنظيمات الاجتماعية كافة، وعلى امتداد تأريخ علم الاجتماع كان هنا
بعض العلماء من يدافعون عن هذه النظرية، ولعل أبرزهم في الولايات المتحد
الأمريكية سي. رايت ميلز **Mills** في خمسينيات القرن العشرين، أما أبرز الممثلين
المعاصرين لهذه النظرية فهما لويس كوزر ورالف دارندورف[2].

يرى لويس كوزر المجتمع الإنساني بأنه مجموعة من الأنظمة المترابطة بعضها
ببعض، وترابط هذه الأنظمة لا يكون متوازناً ولا متكافئاً في قوتهِ وديناميتهِ، وتكون
النزاعات والتصادمات مستمرة من اجل تطمين وإشباع حاجات المجتمع الخاصة،
لكي تساعدهم على إثبات وجودهم[3].

---

(1) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص19.
(2) د. محمود عودة، أسس علم الاجتماع، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط2، 1987، ص106.
(3) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص26.

ولعل ما هو واضح في المجتمع العراقي من صراعٍ هو من نوع الصراع الظاهر غير المخفي، لأنه بين من يملك قمة هرم السلطة والطرف الآخر التابع أو المحكوم، لذا فآثارهِ قوية ومدمرة، وهو يختلف عن الصراعات التي قد تحدث في أي مجتمع وقد تكون خفيفة لا تؤثر بالمعنى التام بأساس المجتمع الكلي.

يُعرّف «كوزر» الصراع الاجتماعي بوصفهِ «نضالاً حول قيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة، حيث يستهدف الفرقاء المتخاصمين من خلالهِ تحييد منافسيهم أو الإضرار بهم أو التخلص منهم»[1].

وبالفعل فان السعي من خلال الصراع للقضاء على الآخر هو نتيجة طبيعية، لان كلاً من الطرفين المتصارعين له أهداف متناقضة وتقف في طريق الأهداف الأخرى، فيطمر ويعمل كل طرف على استئصال ذلك الطرف بأهدافهِ وتطلعاتهِ التي تتناقض مع ما يرمي إليه.

أما مصادر الصراع عند «كوزر» فهي[2]:

1ـ غياب السلطة الشرعية.

2ـ سرعة الحراك الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي.

3ـ الحرمان والاحباطات الذاتية.

4ـ اشتراك الوجدان والعاطفة ضمن العلاقات الاجتماعية.

ويمكن أن ينطبق ذلك جزئياً على أسباب الصراع في المجتمع العراقي، فالصراع بين الشعب والسلطة حدث بسبب عدم مجيء سلطة شرعية في أغلب فترات هذا المجتمع تمارس السلطة العادلة في أدارة شؤون المجتمع، فحدث تصادم مؤداه صراع قوي والذي أدى بدوره إلى احباطات عدة في داخل نفوس أفراد المجتمع؛ الأمر الذي

---

(1) أرفنج زايلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود عودة، د. إبراهيم عثمان، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1989، ص178.

(2) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص29 – 30.

أدى إلى تقويض كل رغبة لديهم في البناء والتحرر بوجود سلطة مستبدة لم تضع الأ
في نصابها.

أما «دارندورف» يذكر أن الصراع عملية مستمرة ملازمة للحياة الاجتماعية
نظرهِ، ويعتمد هذا الصراع على وجود قوى متصارعة داخل البناء الاجتماعي، وهذ
ظروف اجتماعية تحيط بالبناء الاجتماعي تعمل على تصعيد أو أعاقة درجة الصراع بي
القوى المتنازعة، وهذا ما يحدد وضعها أو يعيد تنظيم مكونات البناء الاجتماعي، أو
هذه الظروف تقود إلى صراعٍ جديد، وهكذا فالصراع عملية مستمرة داخل المجتمع
نظر «دارندورف»[1].

وفعلاً فالصراع عملية مستمرة، ولكنها تختلف في شدتها، فما حدث في المجتمع
العراقي هو النوع الأشد كما ذكرنا سابقاً، لأنه يحدث بين السلطة والشعب، وقد يحدث
بصورةٍ أبسط واقل وطأة عندما يحدث بين مختلف الطبقات أو الأفراد، أي لا يكون
بقوة الصراع بين الحاكم والمحكوم.

وتدعيماً لذلك فقد أعتبر «دارندورف» «السلطة» مصدر الصراع بين الجماعات
الاجتماعية، مما جعله يقسم المجتمع إلى قسمين، القسم الأول يمثل جماعة مالكة
للسلطة والنفوذ والجاه، والقسم الثاني جماعة فاقدة للسلطة والنفوذ والجاه، وتكون
جماعة السلطة والنفوذ مفروضة على المجتمع من قبل البناء الاجتماعي[2].

ويذكر «دارندورف» أيضاً ان شدة الصراع تتأثر بعامل توزيع السلطة والنفوذ على
أعضاء التنظيم الاجتماعي (يعني بالتنظيم الاجتماعي هنا جماعة اجتماعية أو حزب
سياسي أو مؤسسة تعاونية أو نقابية ومهنية)، وكلما كان توزيع السلطة والنفوذ على
أعضاء التنظيم غير عادل، زادت شدة الصراع[3].

---

(1) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص24.
(2) المصدر نفسه، ص24.
(3) المصدر نفسه، ص25.

فالمسألة إذن هي الإخلال بمنظومة العدالة التي أن حدثت فجوة فيها حدث الصراع بين من يبتغيها وبين من يرفض إعطاءها، إذ ليس من مصلحته تطبيقها.

وبصورةٍ مشابهة «فدارندورف» أيضاً يعتبر أن الصراع بين الطبقات هو مجرد أي صراع بين الجماعات ينشأ عن علاقات السلطة[1]، وتلك حقيقة نتيجةً للصراع مع السلطة التي تؤدي إلى دفع الامتيازات للبعض وحرمان الآخرين، فينشأ الصراع الطبقي تبعاً لذلك.

وبلا شك فأن هذه الصراعات قد أحالت المجتمع العراقي إلى مجتمع معطل في أغلب نواحي حياته، من جهة الأدوار والوظائف وتضارب الأفكار والقيم، فالأمر بات شاملاً ترك آثاراً كبيرة على أبسط دقائق الحياة بالنسبة للفرد العراقي.

أما «جورج زمل» فيذكر أن المجتمع يطلب من الفرد أن يمتثل لقيمه وتقاليده وثقافته ويلزمه لكي يكون مع الكل المتكامل، إلا أن الفرد يتمرد على ذلك فيتصارع مع الدور أو الأدوار التي حددها المجتمع له، فيدخل في صراعات مع مجتمعه من خلال أدواره المحددة له مسبقاً من قبله. اذن هو صراع كما يذكر بين الكل (المجتمع) والجزء (الفرد)، وهذه مشكلة عسيرة ومحيرة في نظر «زمل»، لان الكل يريد أن يُسخّر الجزء لتحقيق مصالحه الجمعية، والجزء يريد أن يعيش في الكل لكي يحقق وينجز مصالحه الذاتية[2].

وهذا ما حدث في المجتمع العراقي، فالسلطة مثلت نفسها على أنها راعية لمصالح الشعب، فيجب أن يخضع لها الفرد الذي بتضافره وتعاونه سيصبح من الكل المجتمعي، إلا أن ما حدث أن الأفراد قد اتفقوا على هدف واحد هو أن مصلحتهم هي إزالة السلطة غير العادلة، فالصراع الذي حدث كان بين الشعب والسلطة الحاكمة كصراع بارز وواضح للعيان وله عدة مؤثرات.

---

(1) د. علي عبد الرزاق جلبي، مصدر سابق، ص136.

(2) د. معن خليل عمر، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص140.

أما مصادر الصراع عند «زمل» فيرجعها لما يأتي:[1]

1 ـ عدم تطمين وإشباع الحاجات والمصالح الاجتماعية والذاتية.

2 ـ الغرائز العدائية والتركيب الفسيولوجي للإنسان.

3 ـ تدخل العاطفة والوجدان الشخصي ضمن العلاقة بين الأفراد والمتصارعين.

4 ـ درجة تشابه وتماثل أعضاء الجماعة، فكلما زادت فيهم هذه الصفات زاد تضامنهم وتكاتفهم، ومتى ازدادت حاجات أعضاء الجماعة الاجتماعية والاقتصادية وتناقضت مصالحهم، تزداد شدة الصراع بينهم، وكلما زادت شدة الصراع أدى ذلك إلى تغير في نوع الصراع بين الجماعات، فنوع الصراع يتغير حسب تغير مصدر الصراع.

5 ـ كلما كانت أهداف وقيم الجماعة أكثر وضوحاً، زاد ميل الجماعات إلى التصادم والتصارع.

خلاصة القول في فكرة الصراعية أن المجتمع العراقي على طول فترات تأريخه برز فيه صراع واضح بين السلطة الحاكمة والشعب، نتيجة عدم التوزيع الأمثل لثروات المجتمع واستغلالهِ وكبت حرياتهِ ولجم أفواه أفرادهِ؛ مما أدى إلى تصارع وتصادم على مستويات أضيق مثلاً بين الطبقات نتيجة الحراك والتوزيع الاجتماعي غير العادل؛ مما أثر بدوره على بناء المجتمع وأنساقهِ، ومن ثم خلق مجتمعاً متصارعاً متقاتلاً فيما بينه فكراً وسلوكاً، فأحال ذلك الأمر صورة المجتمع العراقي إلى صورةٍ متأزمة تبتغي العلاج الناجع لها.

2. النظرية البنائية الوظيفية:

لقد حدد «تيماشيف» مفهوم الاتجاه الوظيفي، ولخص على حد تعبيره القضية الوظيفية التي دارت حولها كتابات الوظيفيين على النحو الآتي «إن النسق الاجتماعي

(1) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، مصدر سابق، ص20 – 21.

يمثل نسقاً حقيقياً تؤدي أجزاءه فيه وظائف أساسية، لتأكيد الكل وتثبيته، وأحياناً لاتساع نطاقهِ وتقويتهِ، ومن ثم تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحوٍ ما»[1].

إن ترابط انساق البناء الاجتماعي بحيث يؤدي كل نسق وظيفته المكملة للآخر، معناه عدم وجود خلل في بنية المجتمع ولا يوجد انفراط واضح في وظائفها أو معوق وظيفي.

تصور البنائية الوظيفية في معظم اتجاهاتها الفرعية المجتمع على أنه نسق من الأفعال المحددة المنظمة، ويتألف هذا النسق من مجموع من التغيرات المرتبطة بنائياً والمتساندة وظيفياً، وترى أن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل مكوناته بما فيها ارادة الإنسان، وتتحدد شروط هذا التجاوز والتعالي من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعيين، التي تلزم الأشخاص بالانصياع وفقاً لها، لان أي عدم التزام أو انحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع[2].

وبناءً وقياساً على ذلك فوجود مجتمع على هذه الشاكلة معناه خلوه من المعوقات أو المحددات الوظيفية، إلا أن تأزم مجتمع كالمجتمع العراقي دليل على وجود معوقات أو انحرافات في وظائف الأفراد وانساق المجتمع وصراع المصالح بين مختلف الفئات... الخ؛ الأمر الذي أدى إلى تعثر وتقوض عملية البناء المجتمعي واضطراب المعايير في المجتمع.

ولما كان المجتمع لا يتكون من أفرادٍ فقط، بل من مجموعة أفراد وظواهر اجتماعية وأشياء مادية تلعب دورها الأساس في الحياة الاجتماعية. فالحياة الاجتماعية هذه لا توجد إلا في الكل المكون من مجموع واتحاد أفراده ومشاركتهم فيها، غير ان هذه المشاركة في الحياة الاجتماعية والتماسك والانصهار مع الجماعة تعني عند «دوركهايم»

---

(1) د. صلاح مصطفى الفوال، معالم الفكر السوسيولوجي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1982، ص143.

(2) د. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص176.